...لاثة الجديدة لاستراتيجية اسرائيل الحربية

... "لعسكرة" كل شيء عند العدو!

الاراضي المحتلة ، والعمليات العسكرية المضادة للتسلل الفدائي ، والغارات الانتقامية والاستكشاف والامن الداخلي . وتعين ايضا ليالي دون رقاد للمستوطنين في القرى على الحدود وفي مراكز الصحراء، ومعارك يومية مع الفدائيين واستدعاء الاحتياطي للخدمة بغض النظر عن اولئك الذين يعيشون في سن متقدمة.

٢ ـ الاستراتيجية الوطنية : وتركز على ضرورة الاستعداد للحرب الكبيرة المقبلة مع العرب ، وتوقع انفجارها هذا العام ، أو في العام القادم أو بعد ٥ سنوات . وتكن على اسرائيل ان تكون على استعداد لان تحارب وتكسب الحرب مرة أخرى .. أو تنتهي ، وهذا يعني استيعاب دروس حزيران ١٩٦٧ ، وتغيير برامج التدريب ، ادخال أجهزة واليات جديدة ، وتعديل المبادىء التكتيكية والاستراتيجية على ضوء الحقائق الجديدة ويعني أيضا انفاق المزيد من الاموال على التسلح ، توسيع القوات النظامية وقوات الاحتياط ، وزيادة وحدات جديدة في الجيش النظامي وتمويته بالعتاد الحديث .

٣ ـ الدفاع المدني : ويفترض أن اسرائيل كدولة ، عليها أن تنظر الى أبعد من الحرب القادمة والحرب التي

الرؤوس العسكرية الاسرائيلية الثلاثة من اليمين : وايزمن ، دايان ، بارليف .

ستليها ، والا فانه سيستحيل تطوير القوات المسلحة الاسرائيلية تطويرا منظما ، واشار الى دور الكيبوتز والابحاث العلمية ، والتحليلات المفصلة للعوامل التقنيةوالصناعية والاجتماعية والاحصائية ، في وضع خط العمل الصحيح لسنوات السبعين ، والاخذ بعين الاعتبار وجود عوامل غير منظورة ويصعب التنبؤ بها .

جزء من مجتمع الحرب

ان هذا البرنامج الى جانب كونه لحساب المجتمع الاسرائيلي المستقر والمعبأ باستمرار ، يفسر ضخامة الموازنة الدفاعية الاسرائيلية ويكشف الدور العسكري الخفي لكل المؤسسات الاسرائيلية . ورغم انه من الصعب احصاء الرقم الحقيقي لمجموع نفقات الدفاع الاسرائيلية ، الا أنه من الممكن اعطاء صورة عن نوعيةمهمات الوزارات الاخرى وبعض المؤسسات غير العسكرية (من حيث البناء) والخدمات التي تقدمها للاهداف العسكرية :

١ ـ الصندوق القومي اليهودي : مهمته المتواصلة بناء طرق تستخدمها الدوريات ، وطرق الانتشار العسكري في المناطق على الحدود حيث لا توجد طرقات ، وفي انطلاقات الاستراتيجية على امتداد الجبهات حيث تتوقع اسرائيل الهجمات ، كذلك يتكفل الصندوق بتمويل مشاريع التشجير ، بزرع ما يسمونه « غابات الامن » ، بحيث تستطيع القوات والآليات أن تتجمع للعمل العسكري دون أن تتعرض لعمليات الاستكشاف ، وتشجير الطرق على الجانبين حتى تتمكن القوات العسكرية المرافقة من الحراسة في وضح النهار .

٢ ـ الوكلة اليهودية : وتمول بناء القرى المتاخمة للحدود .

٣ ـ وزارة الاشغال العامة : وتقوم بانشاء الطرق العامة الاستراتيجية ، والجسور ، بحسب تخطيطات وتحديدات وزارة الدفاع .

٤ ـ وزارة النقل : وتستثمر مئات الملايين من الليرات في توسيع وتحسين شبكة الطرق في البلاد، وفي المطارات المدنية والمرافىء التجارية ومواني الصيد . ومن غير الضروري الاشارة الى قيمتها بالنسبة لوزارة الدفاع ، في المخططات العسكرية .

٥ ـ وزارة البريد والبرق : وترصد مبالغ ضخمة على مراكز ارسال حديثة جدا ، عبر البلاد ، ومراكز للهاتف والبرقوالتلبرينتر وشبكات اللاسلكي، لخدمة الاتصالات العسكرية في حالات الطوارىء .

٦ ـ وزارة الداخلية : وترصد من موازنتها المخصصة لها ، موازنة خاصة لانشاء الملاجىء العامة ولخدمات الاطفاء في حالات الطوارىء .

٧ ـ وزارة الصحة : وتقوم باعداد وتموين فرق الاسعاف ، واعداد طوابير خاصة من سيارات الاسعاف لحالات الطوارىء ، وماضية حاليا في « عسكرة المستشفيات » ، حتى قسم التوليد فيها ، وذلك لتحويلها فور التبليغ ، الى مراكز طبية في أوقات الحرب .

والى جانب كل هذا، فان تعاونيات الاتوبيسات والشحن وشركات الطيران وشركات النقل البحري ، كلها قادرة على أن تكيف وتعدل أجهزتها وتنظيماتها، للجهد العسكري .

ولمواجهة زيادة النفقات العسكرية منذ حزيران ١٩٦٧ ، فقد أرصدت كل الوزارات فيما بينها ، مبلغ ١٠٠ مليون ليرة لصالح الامن الداخلي والذي يشمل مواجهة تصاعد العمل الفدائي . والغيت الاشغال العامة ومشاريع للتنمية المدنية ، ورفعت الضرائب ، بحيث ان ٧ سنتات من كل دولار من ضرائب الاسرائيليين ، تذهب مباشرة لوزارة الدفاع . والضرائب في اسرائيل هي نسبيا ، أعلى ضرائب في العالم .

وتعترف مصادر عسكريةفي اسرائيل بارتفاع النفقات العسكرية بعد سنة من حرب حزيران ، بحيث أن كل قذيفة تطلقها القوات الاسرائيلية تكلف دافعي الضرائب من ٢٥ ـ ١٠٠ دولار ، وان ١٠٠٠ قذيفة تطلق احيانا في اشتباك واحد ، تكلف من ٢٥ الف الى ١٠٠ الف دولار .

وتنعكس مشكلة النفقاتالتي تواجه مخططي السياسةالعسكرية الاسرائيلية في عدة نقاط سجلتها صحيفة « جيروزاليم بوست » وأهمها ان زيادة بيضة واحدة في اليوم لكل جندي اسرائيلي تكلف الموازنة المخصصة للتغذية للقوات المسلحة ، زيادة تقدر بعدة ملايين من الليرات في السنة ، وان الجندي الاسرائيلي لا يعطى الصابون والجوارب ومعجون الاسنان وورق التواليت ، بل عليه شراءها من أجره الشهري ، أو أن ينتظر أن يصله شيء منها كهدايا . كذلك يطلب من الاحتياطي جلب حذاءه معه ، لان اعطاء الاحتياطي الاحذية يكلف زيادة تقدر بملايين الليرات !

ان موازنة وزارة الدفاع الاسرائيلية والدور العسكري المول والمساهم لكافة المؤسسات الاسرائيلية الاخرى المدنية ، الى جانب جسر التسلح الممدود بين تل ابيب ـ واشنطن ـ بون ـ ، للمصالح المتبادلة والمصلحة الصهيونية ـ يكشف البنية العسكرية للمجتمع الاسرائيلي ، التي هي حاصل حتمي لسياسة اسرائيل العسكرية الهجومية ذات الاهداف العدوانية ويدحض ادعاء الدعاية والدبلوماسيه الصهيونية التي تحاول تصويرها كسياسة عسكرية دفاعية ، وبان الحرب هي من أجل السلم وان العدوان للوقاية ، والاحتلال لتحقيق حدود آمنة تمكنها من حماية نفسها .

اسرائيل تعتمد قانونا جديدا للاراضي يسلب ممتلكات القرى العربية والبدو

قبل أن يعلق البرلمان الاسرائيلي أعماله استعدادا للانتخابات التي ستجري في أواخر الشهر القادم ، قام باقرار « قانون الاراضي » الجديد في جلسة عقدها ٧/١٧، بما يشبه الاجماع ، اذ عارضته الكتلة الشيوعية فقط .

وكان مشروع القانون هذا ، الذي قدم للكنيست السادس في تموز ١٩٦٤ ، مدار مناقشات دورية استمرت اربع سنوات تقريبا ، اي طوال عهد الكنيست السادس ، الى أن تم اقراره في آخر جلسة .

ويلغي هذا القانون الجديد قوانين الاراضي العثمانية والبريطانية لمصلحة الاغتصاب الاسرائيلي ، وأهم ما فيه : الغاء أنواع الاراضي المتعارف عليها حسب القانون العثماني (أي الارض الميري ، والمتروكة ، والموات ، الخ) والتزام نوع واحد من الارض هو النوع « المحدد الملكية » .

ويلغي هذا التحديد الارض العامة (أي المتروكة) التي كانت ملكا للقرى الواقعة في نطاقها ، وتصبح هذه الاراضي تلقائيا ملكا للدولة .

وبالطبع فان هذا القانون يجرد مئات القرى العربية من أراضيها ، ويكرسها (من ناحية قانونية) لملكية الاغتصاب الصهيوني ، ولكن ما هو أخطر من ذلك هو أن هذا القانون يهدد الوفا من البدو بتجريدهم من الاراضي التي تعتبر عرفا من املاكهم، وتحكم السلطات المغتصبة باستغلالهم وتشريدهم .

تعطيش بدو النقب

اعترفت صحيفة « الجيروزاليم بوست » الاسرائيلية (٢٩ آب) ان قبيلة العطاونة العربية ، المتنقلة في منطقة عرار الصحراوية في النقب ، قد بقيت ستة أيام من غير مياه ، بعد أن أوقفت شركة مكوروت للمياه تدفق الماء في الانبوب الذي كان يصب بجوار مضارب هذه القبيلة

وقد اضطر رجال القبيلة الى استئجار شاحنات تنقل لهم مياه الشرب بعد ان عقبهم العطش وكاد يفتك بمواشيهم. خصوصا وانه من المحظور عليهم التنقل كما يشاؤون .

وتعتبر الاوساط العليمة ان هذا الحادث هو جزء من تصرفات اسرائيلية متعمدةترمي الى طرد البدو من أراضيهم ، والقائهم في الصحراء الى الشرق من وادي عربة .

لقد ان الرجلان لهما جلادا سجن رام الله

□ الجلاد بودبول □

□ الجلاد ابو آشر □

كانت «الهدف» قد ذكرت في عدد سابق ان «جهاز الجلادين» في السجون الاسرائيلية يقوم على اكتاف اسرائيليين يعانون من امراض نفسية تجعلهم في مستوى من الهمجية يقل نظيره، وانهم هم المسؤولون عن ممارسة اقسى انواع التعذيب واكثرها وحشية ضد الاسرى العرب .

وصار من المعروف الان ان الضباط « ماركوس » و « منشة غولان » و «معلم» يتولون عمليات تعذيب الاسرى في سجون القدس . اما في سجن رام الله فان الضابطين اللذين يتوليان التعذيب هما الشاويش « بودبول » والشاويش « مطلوب ابو اشر » .

وكانت الجبهة الشعبية ، التي تعرض الكثير من رجالها وفتياتها الى تعذيب همجي على ايدي هؤلاء الجلادين قد انذرتهم بان عقابها ـ مهما تاخر ـ فانه سيكون شديدا .

وفي الصورتين : « ابو آشر » و « بودبول » ، كما حصلت عليهما « الهدف » ، وتنشرهما للتعريف بهذين الوحشين .